 مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية 

العدد01(جانفي 2019) /15-28

واقع البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر
- المعوقات والمتطلبات –

The reality of social scientific research in Algeria - Constraints and requirements –

1. د.عيادي نادية ، جامعة الشذلي بن جديد الطارف Ayadi Nadia

2.كشيشب مراد، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (Kchicheb Mourad)

تاريخ الاستلام: 26 /2018/05 تاريخ القبول: 04 /2018/11

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية صعوبات ومشاكل البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر الذي يعرف العديد من المشاكل والعراقيل، كما حاولنا التطرق إلى العوامل التي أوصلت المجتمع العربي إلى مستواه العلمي الحالي، والصعوبات التي تعيق الباحث العربي وتحد من إنتاجه العلمي في الوطن العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

وأخيراً قمنا بوضع بعض المقترحات التي تجعل البحث العلمي فعالا ومؤثراً في مختلف جوانب الحياة.

Abstract :

This paper discusses the difficulties and problems of social scientific research in Algeria, which identifies many problems and obstacles. We also tried to address the factors that brought the Arab society to its current scientific level and the difficulties that hinder the Arab researcher and limit his scientific production in the Arab world in general and in Algeria in particular .

Finally, we have developed some proposals that make scientific research effective and influential in various aspects of life.

المقدمة:

إن الدول المتقدمة التي حققت تقدما ملموسا في مجال العلم والمعرفة، والتي قطعت شوطا طويلا في مجال التقدم والتنمية، هي دول آمنت بالبحث العلمي أسلوبا ووسيلة ومنهاجا، فاستطاعت بالبحث العلمي حل مشكلاتها وحققت التقدم والتنمية لمجتمعاتها. خاصة و أن أهمية البحث العلمي تكمن في مسايرته لتعقد الحياة وتفاقم مشكلاتها في كل المجالات فأخذ بذلك مكانة مرموقة في معظم الدول، حتى في الدول العربية التي اهتمت كغيرها من الدول بالبحث العلمي لكن هذا الأخير تواجهه عدة صعوبات وعوائق حدت من إنتاجية الباحث العلمي عامة والباحث الاجتماعي بصفة خاصة والتي سنحاول التطرق إليها في هذه الورقة البحثية.

1- مفهوم البحث العلمي:

قبل البدء في تحديد واقع البحث العلمي في الوطن العربي نورد بعض المفاهيم المتعلقة بالبحث العلمي خاصة وأنه قد اختلف العلماء في تحديد معنى مصطلح البحث فهناك من يعرف البحث العلمي على أنه:

" الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها."(شفيق: 1997، ص 9)

" استخدام الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع وما ينبعث عنه من ظواهر، وما يحدث من مشكلات، يفيد البحث الاجتماعي في اكتشاف الحقائق الاجتماعية المجهولة وتعديل الأفكار الخاطئة عن المجتمع، وتشخيص المشاكل الاجتماعية بحيث يمكن معالجتها والوقاية منها واستخدام نتائج البحث في رسم الخطط الاجتماعية وفي سن التشريعات"(مصباح: 2010، ص17)

وهو أيضا" عملية منظمة في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها لحل مشكلة ما."(العلاونة: 1996، ص15)

2- واقع البحث العلمي في الوطن العربي:

لا تزال جهود البحث العلمي والتطوير في معظم المجتمعات العربية ضئيلة جداً كما أن هذه الجهود مازالت محصورة إلى درجة كبيرة على مراكز الأبحاث الحكومية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) وهناك انعدام شبة كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية، إذ يلاحظ غياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير في الوطن العربي وعدم مشاركته في الإنفاق على البحث العلمي. علماً أنه في الدول المتقدمة يضطلع القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير وذلك من خلال المختبرات الصناعية الموجودة في أغلب المؤسسات والشركات الكبرى التي غالباً ما تكون شركات متعددة الجنسية، فعلى سبيل المثال يمول القطاع الخاص الأمريكي نحو 60% من إجمالي أنشطة البحوث والتطوير الأمريكية. ويقتصر دور الحكومات والجامعات في هذه الدول المتقدمة على الأبحاث الأساسيةذات التكاليف المرتفعة جداً, والتي هي بطبيعتها غير مربحه لأن نتائجها العملية تكون في الغالب طويلة المدى وصعبة الاحتكار من قبل أي مؤسسة خاصة. أما البحوث التطبيقية فهي من نصيب مختبرات ومراكز الأبحاث في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص.(قنوع:2005، ص 81-82)

وعموماً يشكّلأعضاءهيئاتالتدريسفيالجامعاتالعربيةالخزّانالأساسيللبحثالعلمي،لأسبابأساسيةعديدةأهمهاالانتشارالواسعللجامعاتفيمختلفأصقاعالبلدانالعربية،بينمالانجدمثلهذاالانتشارلمراكزالبحثالعلميالمتخصّصة. وفيحينيقدرحجمهيئاتالتعليمالعاليالعربيةبمالايقلّعن 170 ألفشخص،فإنمؤهلاتهمالعلميةولاسيّماتدرّبهمالمسبقعلىالقيامبالأبحاثالعلميةمنخلالإنجازهملرسائلالماجستيروأطروحاتالدكتوراه،وتوقّعاتالجامعاتنحوهم،علىالأقلمنحيثالمبدأ،لجهةضرورةإسهامهمفيتقدّمالمعارفوالعلوم،منشأنهاأنتفتحآفاقاًرحبةلتطويرالبحوثوالتنميةالعربية.لكنّالواقعيدلّعلىتخلّفأعضاءهيئاتالتدريسفيالجامعاتالعربيةعنالركبالعالميأولاًفيمايخصّالإنتاجيةالعلميةثمّفيمايخصّنشرماينتجمنأبحاثفيقنواتبحثيةتحظىبالاهتمامعلىالصعيدالعالمي.

وتظهرالمعطياتالمتوافرةتقصيراًعلىأكثرمنصعيدفقليلةهيالدولالعربيةالتيأعارتالاهتمامالكافيللبحثالعلميبمختلفأوجهه،منوضعاستراتيجياتهادفة،وتمويلمناسبلأنشطته،وتثميرنتائجهفيالتنمية،وخططوطنيةلنشرنواتجهبشكليسهمفيتقدّمالمعارفوالعلومعلىنطاقواسع.

وقليلة هي مؤسّسات التعليم العالي التي اعتمدت فعلاً الإسهام في تقدّم المعارف والعلوم كركيزة أساسية لأنشطتها وكموجب لا مفرّ منه لترقية أعضاء هيئات التدريس واستقرارهم الوظيفي.

وبخلاف بعض الإضاءات التي تشكّل استثناءات على القاعدة العامة، لا يبدو أن ضرورة الإسهام في تقدّم المعارف والعلوم متأصّلة في ذهنية أعضاء هيئات التدريس أنفسهم، كمكوّن أساسي من مكوّنات مهنة التدريس الجامعي، بالإضافة إلى النقص الواضح في أعضاء هيئات التدريس عالي الكفاءة، نسبة إلى التوسّع الكبير والعشوائي في مؤسّسات التعليم العالي وفي أعداد الطلبة الملتحقين بها.

يبقى أنّ هناك بصيص أمل في بعض أصقاع الدول العربية إذ نجد جامعات في السعودية وسواها تكرّس بعض التمويل لإخراجه عن النمط المعتاد، لاستقطاب كفاءات وافدة منتجة بحثياً وقادرة على رفع المكانة البحثية لهذه الجامعات على الترتيبات العالمية للجامعات .

وها هي بعض جامعات مصر تعزّز الحوافز المالية لأعضاء هيئات التدريس الذين ينشرون نتاج أبحاثهم في الدوريات المفهرسة عالمياً، وتؤتي هذه الحوافز ثمارها من حيث الازدياد المضطرد لعدد المستفيدين من الحوافز وعدد الأبحاث المنشورة في الدوريات المفهرسة عالمياً.(التقرير العربي:2010، ص61-62)

وفيما يلي مقارنة بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة في بعض الجوانب العلمية:

- هناك ما يزيد على 175 جامعة في الوطن العربي، ويزيد عدد الأساتذة في مجالات العلم والتكنولوجيا على 50 ألف عضو هيئة تدريس .
- في السنوات الخمس الماضية تم نشر 305 ملايين ورقة بحث علمية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب الولايات المتحدة (34 %)، بينما اكتفت جميع الدول العربية بنشر أقل من 1 % من جميع ما نشر .
- لم تصنف أي من الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم، حسب تصنيف اليونسكو.
- هناك اتفاق علمي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي المحلي وقيمتها 1% وما دون ذلك يعتبر إنفاقا غير منتج أي دون جدوى .
- الدول العربية :لم تتجاوز أي منها (% 0.5) ، في حين:
- ألمانيا % 3.5 و الولايات المتحدة الأمريكية 2.9%
- اليابان 3% والكيان الصهيوني 2.7%
- جمهورية مصر العربية أكبر دولة عربية % 0.37 (عام 1992 ،و % 0.36 عام 1996
- سوريا 0.1 %

- إنتاجية الباحث سنويًا :الدول المتقدمة (1.5) بحث للباحث، العالم العربي (0.2) بحث للباحث،

– الإنتاجية العلمية في الوطن العربي (% 10) من المتوقع. ومن ناحية الاختراعات سجل العلماء العرب سجلوا عام 1997 (24) اختراعا بمعدل اختراع واحد لكل 10 ملايين نسمة، بالمقابل وفي السنة نفسها سجلت دولة الكيان الصهيوني (577) اختراعًا.

– الدول المتقدمة تسيطر على (% 99) من براءات الاختراعات العالمية.

– الدول المتقدمة تسيطر على (% 95) من التكنولوجية العالمية.

– مجموع البحوث التي تجريها جامعة هارفارد يساوي مجموع البحوث التي يجريها الباحثون في

الدولالعربية.

- ✓ حوالي (99 %) منرسائلالماجستيروالدكتوراهفياليابانمبنيةعلىمشكلاتحقيقيةتعانيمنهاالمؤسساتالصناعية.

إنالحقيقةالتييمكنأنتكشفعنهاهذهالأرقامهيإدراكالدولالمتقدمةتكنولوجيًالأهميةالبحثالعلميوضرورتهفيحياتها،كماتكشفهذهالأرقامكمهيواسعةتلكالفجوةالتيتفصلبينواقعهذهالدولوبينالحالةالعلميةالتيتعيشـــــــــــــــهاأمتناالعربية، وإلىأيمدىتهتمجامعاتناالعربيةبالبحثالعلمي،وتوظفهفيحياتها.(البرغوتي: 2007، ص 1140-1139)

إن واقع البحث في المجتمع العربي لا يعني انعدام الطاقات الفكرية المنتجة فيه، ولا يعد مؤشرا لتخلف العرب وضعف قدراتهم الفكرية، أو عدم قدرة الإنسان العربي على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، بدليل إن العلماء والمهندسين العرب المهاجرين يحققون نتائج علمية جيدة. وهذا يدل على إن الإنسان العربي يستطيع أن ينتج وأن ينافس في مجال البحوث العلمية إذا توفرت له البيئة العلمية الصالحة والمناسبة إضافة إلى البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي.

وهذا يعكس وجود صعوبات ومعوقات محلية تعيق الباحث العربي وتحد من إنتاجه العلمي.

لكن قبل البحث في هذه المعوقات لابد من ذكر أهم العوامل التي أوصلت الشعب العربي إلى مستواه الحالي وحالته الراهنة في مجال البحث العلمي:

- إن العمالة في الوطن العربي بالنسبة للسكان لا تزيد عن 25% بينما هي تتراوح بين 45% -56% بين سكان غرب أوروبا, والولايات المتحدة, وتصل في اليابان, وهونكونج, وسنغفورا إلى نحو 68% من مجموع السكان.

- قلة إنتاج العامل العربي بالنسبة لعامل الدول المتقدمة, وذلك بسبب انتشار الأمية بين العمال وانخفاض نسبة اليد العاملة الفنية المدربة وانعدام التدريب المهني وقلة الاهتمام بالعامل.

- إتباع سياسة تسليم المفتاح باليد (Turn – key) في سياسة التطوير. هذه السياسة تحول بين العمالة الوطنية والاستفادة من خبرة وتجارب العمالة الأجنبية، كذلك لا تساعد على تنشيط البحث والتطوير, أي اعتماد التنمية التكنولوجية، شبه الكامل على الاستيراد، إلى حد كبير بمعزل عن مؤسسات العلم والتكنولوجيا.

- الأمية التي تعتبر أخطر العوامل على نشاط البحث العلمي والتطور التقني، خاصة أن نسبة الأمية عالية في الوطن العربي. وهذا يحول دون إدراك أهمية البحث العلمي كما يؤدي إلى قلة الإنتاج العلمي وردائته. حيث قدرت نسبة الأمية في الوطن العربي بنحو 40% عام 2000.

- هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية المعول عليها في التخطيط للتنمية وإجراء البحوث العلمية والعمل على تطبيق نتائجها. فهناك أكثر من 35% من مجموع الكفاءات العربية في مختلف الميادين تعيش في بلاد المهجر.

- الاستقرار: إن البحث العلمي والتطوير يحتاجان إلى الاستقرار وذلك لأن :

الاستقرار = التطور الحضاري والبناء

عدم الاستقرار = التخلف الحضاري والتخريب

-عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وقلة الرواتب وانعدام الحوافز

- قلة أو انعدام الإيمان بجدوى البحث العلمي.

- التركيز على التدريس كهدف رئيس للجامعة وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وغياب التنسيق بين الجامعات نفسها وبين الجامعات ومراكز البحث من جهه, والوحدات الإنتاجية من جهه أخرى.

- عدم تبني سياسة علمية وتكنولوجية واضحة وشاملة.

وفي ضوء هذا الواقع لابد لنا أن نعترف بأن نمونا الاقتصادي لا بل بقاءنا ذاته، سيضل مهدداً ، ما لم نعمل بجدية وبفكر جديد وجهد فعال على تغيير أحوالنا لتلاءم الواقع العالمي الجديد. في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوى علمياً وتكنولوجيا. وهذا لا يتحقق إلا من خلال الاهتمام بالبحث العلمي والاعتماد عليه في تطورنا. لذلك لابد لنا من تحديد معوقات البحث العلمي في الوطن العربي للعمل على تلافيها لكي يسهم البحث العلمي ويأخذ دوره في تحقيق التنمية المنشودة.(قنوع: 2005، ص 84-85)

3- مشكلاتالبحثالعلميفيالعالمالعربي:

حاولالمختصون،ومنذعشراتالسنين،استقصاءوتصـــــــــــــــــــــــــــــــــــنيفمعوقاتالبحثالعلمي ومشكلاتهفيالوطنالعربي،والعالمالإسلامي،وترددتالعديدمنهذهالمشــكلاتفيالأبحاثالتربوية،والمؤتمراتالعلمية،والندواتوالمحاضراتالمتخصصـــــــة .ومنخلالالاطلاععلىالعديدمنالدراســــــاتالتربويةوالعلميةفيهذاالمجال وفيضوءماجاءفيهذهالدراساتوغيرها،حولمشكلاتالبحثالعلميفيالعالمالعربي(البرغوتي: 2007، ص 1143-1141). يمكنإجمالماتمتالإشارةإليه،كمعوقاتأومشكلاتللبحثالعلميفيالأمور الرئيسيةالآتية:

3-1- مشاكل تتعلق بالتعليم:

هناك علاقة قوية بين البحث والتطوير ومنظومة التعليم، فالتعليم العالي خاصة هو المصدر الأساسي للكفاءات التي تعمل في هذا المجال، وأي ضعف أو تحسن في أي منهما ينعكس على الآخر، ومن أهم مشاكل التعليم العالي في الوطن العربي والتي انعكست في ضعف البحث والتطوير العربي نجد:

- أن التعليم العالي في العالم العربي يسوده أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير.
- تعتبر فلسفة البحث العلمي في الجامعات العربية جزءا من التعليم، بدلا من أن يكون العلم هو أحد روافد البحث العلمي وترسيخ التقنية، فجامعات الوطن العربي عموما مازالت تعتمد على أسلوب نقل المعرفة من خلال التدريس عوضا عن إنتاجها من خلال البحث.
- حداثة عهد الجامعات في البلدان العربية وتدني كفاءة أغلبها.
- ضعف برامج الدراسات العليا ومناهجها وندرتها في بعض التخصصات.
-الأمية التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تؤثر على مستوى البحث العلمي.

3-2- مشاكل تتعلق بالباحثين والمؤسسات البحثية:

إن من أهم عناصر البحث العلمي العنصر البشري لذلك تعد الزيادة في أعداد الباحثين في شتى المجالات من أسس التنمية التي تسعى إليها الدول، وتجدر الإشارة هنا أن الإحصائيات تؤكد قلة الباحثين العرب وضعف إنتاجيتهم إضافة إلى هجرة الكفاءات التي أدت إلى خسائر عديدة.

- كما أن الدراسات الميدانية تثبت أن القدرة الإنتاجية للباحث العربي تتراجع وينقطع عن معطيات العلم والبحث بعد حصوله على المؤهل العلمي.
-كما تتسم المؤسسات الجامعية بتوزيعها غير المستقر إضافة إلى ما تعانيه من مشاكل إدارية ومالية.

3-3. مشاكل مالية:

من أهم المشاكل المالية التي تعترض سبيل البحث العلمي مشكلة ضعف الإنفاق المخصص للبحث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

- ضعف مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي.
- استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.
- ظروف العمل التي يعيش بها الباحث العربي حيث يعاني تقريبا من انعدام الامتيازات التي ينعم بها الباحث في الدول المتقدمة، مما جعل معظم الباحثين منشغلين بأوضاعهم المادية.

3-4. مشاكل إدارية:

إن المشكلة الأساسية في الوطن العربي هي مشكلة الإدارة، ومن أهم المشاكل الإدارية في هذا الجانب نجد:
- عدم وجود سياسة وطنية وخطة استراتيجية للبحث العلمي.
- قلة التعاون والتنسيق بين البلدان العربية أولا، وبين جامعات البلد الواحد ثانيا.
- قلة العمل البحثي الجماعي غالبا بسبب النزعة الفردية.(بلغيث: 2006، ص 129)
- عدم ربط الأبحاث العلمية بخطط التنمية المتبعة في الدولة.(سالم: 1997، ص 164)
- عدم وضع خطط زمنية محكمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحديث
- أنظمة التعليم العام والفني والمهني غير مرتبطة مع خطط وبرامج التدريب والتأهيل من جهة، وبرامج التنمية الشاملة من جهة أخرى.
- سوء توزيع الإدارة المالية لنفقات البحث العلمي بين نفقات التشغيل والرواتب.(صادق: 2014، ص 170-180)

منخلال ما تم عرضه حول معوقاتالبحثالعلميومشكلاته، نلاحظبأنالسببالرئيسيلهذهالمعوقاتهوالإمكانياتالمادية،والتيبوجودهايمكنرصدالميزانياتالمطلوبةللأجهزةوالدوريات،والمراجع ،والمختبرات، وتخفيفالأعباءالتدريسية،أوتفرغأعضاءهيئةتدريسللبحثالعلمي،وتوفيرالأجواءالعلميةالملائمةللقيامبأبحاثعلمية . عندهاتحلمشكلاتالبحثالعلميجميعها،ونصبحدولامنالطرازالأولفيالمجالينالعلميوالتكنولوجي،مثلألمانياأواليابانأوحتىأمريكا.

إلاأنالمتمعنفيالأمورقدلايرىأنهذهالمعادلةسليمةدائمًا،والواقعيثبتمانقول،فللبحثالعلميركنانأساسيان.
- سياسةراعية وموجهةومرشدة،داعمةللبحثالعلميفيخدمةالمجتمعوقضاياهوأهدافه،وأنلاتكونعائقًاومثبطًالجهودالباحثين،أوموجهةله مالوجهةالتيلاتنهضالمجتمع،ولاترفعمنمكانتهالعلمية.
-**باحثعالم**.(البرغوتي: 2007، ص 1144-1147)

4- معوقات البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر:

كما رأينا سابقا يعاني البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي من العديد من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطوره والجزائر ليست بمنئ عن هذه المشاكل، حيث يعاني الباحث الجزائري في مجال العلوم الاجتماعية من العديد من المشاكل والمعوقات التي عرقلت تطوره بالرغم من محاولة الدولة تطوير هذا القطاع الهام، ومن هذه المعوقات نجد:

1-4- المعوقاتالخارجية:

أ- مالية و مادية :

- مسألة ضعف التمويل : إن الإنفاق على البحث العلمي لا يعتبر هدرا وإنما هو استثمار إذا أحسن التصرف فيه ، وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي و التطوير و قيمته 1% من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثرا ذا شأن في قطاعات المجتمعات المتخلفة و ما دون هذا المستوى فيمكن اعتبار إنفاقا غير منتج و إذا أمعنا النظر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي متدنية جدا وقد قدر الإنفاق على البحث العلمي و التعليم العالي (2000) بنسبة (20%) من مجموع الدخل القومي و هي نسبة ضعيفة مقارنة باليمن التي خصصت نسبة (30%) من دخلها القومي للتعليم العالي و البحث العلمي.(حفحوف: 2008، ص 138)
- انعدام استراتيجية واضحة البحوث .
- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي و ذلك نابع عن عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمته التنموية على حياة الفرد و المجتمع .
- عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة و الموارد البشرية و الأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين و تسند ظهورهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي و من قاموا به.
- غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقوم إليه البحث العلمي و الاجتماعي من فوائد خاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث .(بن بعطوش: 2017)
- غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية و مؤسسات المجتمع بصفة عامة ،حيث نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي يتم من ميزانية الدولة فقط و بنسبة 100% الأمر الذي ينجم عنه انعدام الصلة بين مواضيع البحث الاجتماعي و الواقع المحلي أي غياب صفة بحث تنمية.
- مشاكل مادية و تجهيزات بشكل عام يمكن القول أن البحث الاجتماعي في الجامعة يعاني من فقر في القاعدة المادية و التجهيزية المطلوبة ،و هي بوضعها الحالي تعيق مسيرته.

ب-الإدارية:

- الافتقار إلى جهاز إداري مدرب على خدمة البحث الاجتماعي ، وعدم إعطاء كل ذي حق حقه سواء في مسألة الترقية أو في منح الشهادات الشرفية و اتصافا الدائم بالبيروقراطية والقيود الإدارية التي تحد من تحفيز الباحث و تحد من إنجاز البحث العلمي
- تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة، و تداخل الأدوار التنظيمية يعرقل كثيرا سيران المعلومات و الاتصالات بين القمة و القاعدة أو بين المصالح و الدوائر و المعاهد الجامعية أو بينهما والوزارة الوصية .الشيء الذي يحجب كثيرا من المشاكل الحقيقية عن المسؤولين في قمة الهرم التنظيمي ،مما يؤدي إلى التذمر و تدهور العلاقات الذي يعود بدوره بنتائج سلبي على مردودية الجامعة. (مقدم: 1993، ص 99)

ج- مسألة المناخ العلمي:

- و نقصد به مجموعة الظروف أو الحالة العامة في الجامعة الجزائرية ،أو بعبارة أخرى هي علاقة الجدل القائمة أساسا بين الباحث كطرف أول وبين المحيط الأكاديمي كطرف ثاني وقد اختصرت في بعض المشكلات:
- **المشكلة الأولى:** مشكلة التكوين وبرامجه وأساليب تدريسه ،حيث نجد أنه لحد الآن لازالت المناهج تحتوي على مقررات دراسية تقليدية مع ضعف الإرتباط بمتطلبات التنمية وهي في أساسها مناهج غريبة عن المجتمع المحلي

وبعيدا كل البعد عن حاجاته وخصائصه وبذالك فبرامج التكوين في الجامعة الجزائرية تتصف نوعا ما بالجمود والتصلب الأمر الذي نجم عنه ضعف كبير في تكوين خرجيها وبعدها عن الواقع التنموي، ومتطلبات التنمية في المجتمع.

- ✓ **المشكلة الثانية:** مشكلة غياب التعاون بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة .
- ✓ **المشكلة الثالثة:** مشكلات المكتبة الجامعية وقصورها عن مجرات التحديث.
- ✓ **المشكلة الرابعة:** المعلوماتية و الخدمات الإحصائية التي الباحث الاجتماعي والتي تتميز بصعوبة التنقل وضعفها وعدم دقة ومصداقية الكثير منها بالإضافة إلى عدم فاعلية المؤتمرات الفكرية والندوات العلمية لأنها عقيمة ولا يتم تجسيد توصياتها على أرض الواقع لأن من شأنها أن تساهم في تبادل المعلومات الفعالة وبالتالي تقدم البحث الاجتماعي .

2-4. المعوقات الذاتية :

يعاني البحث العلمي الاجتماعي من العديد من المعوقات التي تحد من فعاليته وقد نرجع عددا منها إلى الباحث نفسه نذكر منها :

- ✓ معوقات متعلقة أساسا بتكونها ويشمل كل التدريبات الفكرية والفنية من أخل اكتساب خبرة للعمل كالمعرفة الواسعة في موضوع البحث وإتقان المهارات الأزمة والمتقدمة للبحث العلمي مع التمكن من مهارات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الموضوعية والحياد في تصميم النتائج و عرضها، و هذا ما قد لا يتوفر عند بعض الباحثين الاجتماعيين .
- ✓ الضغوط النفسية لبعض الباحثين الاجتماعيين بسبب الضغوط الاقتصادية و الأعباء الإدارية و التدريسية المتزايدة مما يوسع الفجوة بينهم و بين البحث الاجتماعي.(حفحوف: 2008، ص 139-141)

5- استراتيجية ترقية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

للنهوض بالبحث العلمي في بلادنا يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار مشاكل واحتياجات ومتطلبات المجتمع الآنية والمستقبلية، ويمكن إبراز وتحديد معالم هذه الاستراتيجية في النقاط التالية:

- اختيار المواضيع وتحديد الأولويات على المستوى الوطني.
- التنسيق بين مراكز ومخابر البحث وتبادل المعلومات فيما بينها قصد تحقيق الأهداف المشتركة، وفي ذات الوقت تجنب ما قد يحدث من تكرار للمواضيع المدروسة.
- وضع معايير منهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها وتقييمها لاحقا.
- النهوض بالبحث ذو الطابع الاستراتيجي والتطبيقي والاستشاري والإسهام في ترشيد وعقلنة القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستويين الشعبي والرسمي.
- الاهتمام ببحث المتغيرات الاقليمية والدولية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ونخص بالذكر هنا ظاهرة العولمة والخوصصة...

- تقديم الخبرة الاستشارية لمن يطلبها في القطاعين الخاص والعام مقابل مبالغ مالية متفق عليها.
- الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية والبحث عن مصادر أخرى لتمويل البحث، ومن ثم الاستغناء التدريجي عن ما تقدمه الدولة من أموال للبحث العلمي.
- رفع منحة البحث لتتناسب مع ما يبذله الباحثين من مجهودات كبيرة في إنجاز مشاريع أبحاثهم.
- الانفتاح على مراكز البحث الأجنبية وإقامة علاقات معها من خلال تبادل الزيارات والمعلومات.
- إدماج طلبة الدراسات العليا بقوة في مراكز ومخابر البحث حتى تكون أعمالهم أكثر توجيها.(فيلالي: 2014، ص 81-82)

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى واقع البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي والجزائر بشكل خاص، وقد خلصنا إلى أن المشاكل المادية والإدارية من أهم العراقيل التي تواجه الباحث في الجزائر إضافة إلى ضعف التكوين، لذلك ينبغي على الجهات المعنية أن تلتفت إلى هذه الشريحة وتهتم بالصعوبات التي تواجهها من أجل الرقي البحث العلمي، لأن تقدم الدولة مرتبط بمدى تقدم البحث العلمي فيها.

قائمة المراجع:

1- البرغوتي عماد ومحمود أبو سمرة(2007): مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، م15، ع2.
2- بلغيث سلطان (2006): دور المجتمعات العربية في دعم ثقافة البحث العلمي الإبداعي، مجلة شؤون عربية، ع 127.
3- بن بعطوش أحمد عبد الحكيم : صعوبات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية و افاق المستقبل ،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،الموقع: Hhps//manifEST.UNIV ouargla.dz/ ، يوم الدخول إلى الموقع: 2017/04/01 على الساعة 10:15.
4- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية(2010): مؤسسة الفكر العربي، ط1، لبنان.
5- حفحوف فتيحة (2008): معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من جهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، مسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سطيف.

6- سالم سالم محمد (1997): واقع البحث العلمي في الجامعات، دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

7- شفيق محمد (1997): البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

8- صادق محمد (2014): البحث العلمي بين المشرق والعالم العربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، المجموعة العربية للتدريب والنشر،ط1، مصر.

9- العلاونة عليم سليم (1996): أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر، ط1، عمان.

10- فيلالي صالح (2014): ملاحظات عامة حول سياسة ديمقراطية التعليم والبحث العلمي والجزأرة، الباحث الاجتماعي، ع5، قسنطينة.

11- قنوع نزار وآخرون(2005): البحث العلمي في الوطن العربي، واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 27، ع4، جامعة تشرين.

12- مصباح عامر (2010): منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.

13- مقدم عبد الحفيظ (1993): تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية ،حوليات جامة الجزائر،العدد7.